

شابون: رفع سعر الخبز خطوة لإلغاء الدعم



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

22/02/2010

قال أحمد عبده شابون (عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب المصري) إن تصريحات رفع سعر رغيف الخبز هدفها الأساسي تجهيز المواطنين لتقبل فكرة رفع الدعم

كان تقرير صحفي أكد أن الدكتور على المصليحي، وزير التضامن الاجتماعي، اتفق بشكل مبدئي مع عبد الله غراب رئيس الشعبة العامة للمخابز ورؤساء الشعب في المحافظات - خلال اجتماعهم مساء أول أمس، السبت، على رفع سعر الرغيف البلدي فئة 5 قروش إلى 15 قرشاً من خلال تحويل المخابز البلدية إلى مخابز طباقية تنتج رغيف خبز فئة 15 قرشاً زنة 150 جراماً، على أن يتم استخدام الدقيق استخراج 76% في ظل النظام الجديد، بدلاً من الدقيق المستخدم حالياً استخراج 82% في المخابز البلدية

وقال النائب: "هذا هو ديدن الحكومة عندما تريد رفع أي سلعة فتنتج جزءاً من هذا السلعة بمواصفات جيدة بسعر مرتفع ويبقى الجزء الآخر ذا السعر المنخفض بصورة أردئ؛ مما يجبر المواطنين على شراء الجزء مرتفع السعر ذي المواصفات الجيدة وترك الجزء الآخر ذات المواصفات الرديئة، وبذلك يكون قد رفع السعر دون أي تداعيات اجتماعية".

وأوضح النائب أن كتلة الإخوان ضد ما يحاك ضد المواطنين من محاولة رفع الدعم إلا في حالة تعويض كامل وواضح بصورة لا تقل عن الدعم الموجود بأية حال

يذكر أن من المقرر تشكيل لجنة من وزارة التضامن الاجتماعي والشعبة العامة للمخابز خلال أسبوعين ابتداءً من أمس لوضع دراسة بشأن تحويل المخابز البلدية إلى مخابز طباقية مع وضع نظام جديد بشأن تكلفة الرغيف على أن يكون لصاحب المخبز حرية الاختيار في التحويل إلى طباقية بما لا يؤثر على احتياجات المنطقة من الرغيف فئة 5 قروش

وأكد عبد العال درويش النائب الثاني لرئيس الشعبة العامة للمخابز أن فكرة تحويل المخابز البلدية إلى طباقية ستهدف إلى رفع جودة إنتاج الخبز نظراً لاستخدام دقيق جيد في ظل النظام الجديد، لافتاً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة من الوزارة بالتعاون مع الشعبة العامة لمعرفة تكلفة إنتاج الرغيف الطباقي فئة 15 قرشاً للحفاظ على حقوق أصحاب المخابز

وأشار عبد العال إلى أن الشعبة طالبت الدكتور على المصليحي وزير التضامن الاجتماعي بضرورة تشكيل لجنة محايدة لفحص تظلمات أصحاب المخابز وعدم اقتصار أعضائها على مفتشي التموين فقط على أن تتضمن بين أعضائها ممثلاً عن أصحاب المخابز مع زيادة حصص المخابز الصغيرة، بالإضافة إلى عدم الحجز على مستحقات أصحاب المخابز الخاصة بفارق سعر السولار وإعطائها لمصلحة الضرائب

المصدر : برلمان دوت كوم